

((العنف المجتمعي))

العنف المجتمعي : هو بروز ظواهر مجتمعية سلبية تتمثل في حالات من العنف التي قد تؤدي الى الاضرار بالارواح او الممتلكات العامة او الخاصة .

تعتبر وزارة الداخلية من الوزارات السيادية والتي تسعى الى تحقيق العدالة والتنمية بالتوازي مع تحقيق الامن والاستقرار والحفاظ على الامن والسلم والطمأنينة العامة وذلك صلب عملها من خلال الحكام الاداريين واجهزتها الامنية التي تندرج تحت مظلتها كما ان هناك ارتباط طردي بين الامن والتنمية والاقتصاد فهو الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها الدول في ديمومة نشاطاتها المختلفة ,ومن هنا برز الدور الهام والحيوي لوزارة الداخلية في التصدي للعنف المجتمعي الذي بدا واضحا خلال السنوات الاخيرة واتخذ اشكالا عديدة كعنف الطلاب في الجامعات والمشاجرات والاعتداء على الموظف العام والعنف في الملاعب والعنف الاسري وغيرها . وتستند الوزارة في دورها الوقائي والعلاجي لهذه الظواهر الى ما يلي :

اولا : مسؤولياتها المنصوص عليها في نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية رقم (22) لسنة 1996 وخاصة في اتخاذ التدابير والاجراءات الخاصة بحفظ الامن والسلامة العامة في المملكة ومنع الجريمة والعمل على الحيلولة دون وقوعها .

ثانيا : الصلاحيات التي يخولها قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954 للحكام الاداريين لاتخاذ الاجراءات الوقائية والاحترافية لمنع وقوع الجريمة وفرض رقابة الشرطة على مكرري ارتكاب الجرائم والمعتادين للجرام .

ثالثا : مهام الحكام الاداريين في نظام التشكيلات الادارية رقم (47) لسنة 2000 وتعديلاته في المحافظة على الامن والاستقرار وسلامة الافراد وممتلكاتهم وبسط النظام العام والاداب العامة وتأمين راحة العامة .

رابعا : ارتباط مديرية الامن العام والمديرية العامة لقوات الدرك بوزير الداخلية وكذلك ارتباط هذه القوى في المحافظات بالحكام الاداريين وحسب الاختصاص .

خامسا : كما يرأس معالي وزير الداخلية اللجنة الوزارية المعنية بوضع الحلول لموضوع العنف المجتمعي والتي عملت الدراسات اللازمة من حيث اسباب هذه الظواهر والحلول المقترحة وقد قامت برفع توصياتها لدولة رئيس الوزراء بهذا الشأن .